الخامس وقوعها مفعوله نحو قوله   فدعوا نزال فكنت اول نازل
وعلام اركبه اذا لم انزل   فان قيل فقد اسند الى الفعل في قوله
ومارا عني الا بشر بصوته   وقول الاخر   مرعت حذار البين يوم
تحملوا وحق لمثلي يا بثينة تجزع   قلنا ان المصدرية مقدرة مع الفعل
والتقدير ان بشر وان تجزع وبتقديرها الذي صح الاسناد الا انها لما حذفت ارتفع
الفعل واما اسم الفعل فلا يمكن تقدير ان معه فافترقا   السادس اتصال الالف
والنون بعضها نحو سرعان وشتان ولا يدخلان على الفعل السابع تصغير
بعضها نحو رويد كما لا يجوز دخول اللام على بعضها نحو النجاك التاسع وجود لفظ
المثنى والجمع المؤنث في بعضها نحو هذرين وهيهات العاشر وجود
الاضافة في بعضها نحو عندك ودونك المرادفة وهي افعال وصه واسكت كقعد
وجلس ولانها لا تتصرف وسميت بها تتصرف واما فائدة وضعها فالاختصار والمبالغة
اما الاختصار فلانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والجمع نحو صه
يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان ويا هندان ولو جئت بمسمى هذه اللفظة
لقلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن واما المبالغة فلان الافعال
التي هي مسماها تغني عن وضعها وهذه الاسماء تتضمن ضميرا بحسب من هو له من مفرد
او مثنى او مجموع الا انه لا يظهر له لفظ في تثنيه ولا جمع كالضمير في اسم الفاعل
والمفعول والظرف ولذلك تعد مع ضميرها مفردا لا جملة بدليل الاسناد اليها
ولا يسند الى جملة واما موضعها من الاعراب ففيه ثلثة مذاهب احدها
لا موضع لها من الاعراب لان كل واحد من الافعال التي سميت به لا موضع له من
الاعراب فوجب ان يكون الدال عليها لا موضع له والثاني انها في موضع نصب على
المصدر لان المبني لما تعذر ظهور الاعراب في لفظه حكم على موضعه بما يستحقه
ودليل نصبها على المصدر من ثلثة اوجه احدها ان المنون منها نكرة فيكون في
موضع المصدر من ثلثة اوجه احدها ان المنون منها نكرة فيكون في موضع المصدر
المنكر الثاني انه قد جاء المصدر في بعضها مضافا نحو رويد زيد الثالث دخول
اللام في فاعلها نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون نظرا الى ان المصدر

يدخل في معموله اللام دون الفعل لا يقال بانه يلزم من نصبها نصب المصدر
خروجها عن اسماء الافعال لكون مسماها ليس بفعل واعرابها لعدم العلة الموجبة
للبناء كما في سقيا ورعيا لانا نقول لو نها في محل نصب لا يقدح فيه ما ذكرتم
لان المصدر لا يمنع معه من تقدير الفعل ومسماه في هذا المعنى جملة فعلية وهو علة
بنائها واما قياسه على سقيا ورعيا فالفرق ظاهر لان سقيا مصدر ملفوظ به
معرب ولا بد من تقدير العامل فيه واما محل النزاع فالمصدر ليس ملفوظا به
بل مقدر ولا يلزم من اعطاء اللفظي حكم المقدر بل لان الاعراب امر يتعلق بالملفوظ
به لا بالمقدرات والمذهب الثالث انها في موضع رفع بالابتداء لانها اسماء مجردة
عن العوامل اللفظية مسندة الى فاعلها فوجب الحكم لها بالرفع قياسا على الصفة
الرافعة لفاعلها نحو اقائم الزيدان لان التركيب يوجب الاعراب ظاهرا او تقديرا
عند امتناع الظهور وهذا اقوى مما قبله الا انه يرد عليه ان فاعلها ضمير غير
بارز حتى يسد مسد الخبر بخلاف الصفة فان فاعلها ظاهر فلذلك اغني عن الخبر
وصيرت الصفة في معنى الفعل واما علة بنائها فما كان منها للخبر فلوقوعه موقع الفعل
الماضي نحو هيهات لوقوعه موقع بعد وشتان لوقوعه موقع افترقا واف لوقوعه
موقع تضجر وما كان منها للامر نحو صه فلا اشكال في بنائه على مذهب البصريين
لانه وقع موقع فعل الامر وهو مبني عندهم واما على مذهب الكوفيين ففعل الامر
عندهم معرب فالوجه ان يعلل على مذهبهم بتضمنه معنى الحرف وهو لام الامر
لانه مقدر عندهم مع فعل الامر للمواجهة او بوقوعه موقع الجملة لان الجملة
غير معربة ومن قال من النحويين انما تكون الامر والنهي علة البناء في النهي تقابل العلتين
وهما اما تضمن معنى حرف النهي او الوقوع موقع الجملة لان فعل النهي معرب فلا يصلح
ان يكون الوقوع موقعه علة البناء وعلى هذه العلة يصح ان يكون اف واقعا موقع
الفعل ومبنيا لوقوعه موقع الجملة   البحث الثاني في اسماء الافعال
المفردة الدالة على الامر واستقراء اللغة يدل على انها اكثر من الدالة على الخبر
وانما اختصت بالكثرة لانه لما كان الغرض من وضعها الايجاز مع ضرب من المبالغة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1